الشورى يختتم مناقشاته لموضوع الإصلاحات الهيكلية في قطاع الكهرباء

التأكيد على الإصلاحات الضرورية لمشاريع الكهرباء وضرورة إشراك القطاع الخاص

صنعاء /سبأ:

اختتم مجلس الشورى مناقشاته لموضوع الإصلاحات الهيكلية في قطاع الكهرباء في الجلسة التي عقدها أمس الاثنين برئاسة رئيس مجلس الشورى الأخ عبد العزيز عبد الغني.

وفي جلسة أمس أجرى أعضاء مجلس الشورى مناقشات مستفيضة للموضوع على ضوء التقرير المقدم من اللجنة المختصة، حيث نوهت المناقشات بالاهتمام الذي توليه الدولة تجاه قطاع الكهرباء والذي انعكس في البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبد لله صالح.وأشادوا بخطوات الإصلاح الهيكلي التي تنفذها الحكومة ممثلة بوزارة الكهرباء والطاقة من أجل تعزيز كفاءة قطاع الكهرباء وتحسين بنيته التحتية والعناية بكوادره وموارده البشرية.

وتركزت مناقشات الأعضاء على عدد من القضايا الرئيسة التي شملت الإصلاحات الضرورية المفترض إنجازها في شبكة توزيع الكهرباء الحالية والتي تسهم في زيادة نسبة الفاقد من التيار الكهربائي.وركزت أيضاً على اعتبار ان مشاريع قطاع الكهرباء لها أولوية في البرنامج الاستثماري للدولة، وشجعت التوجه الحكومي نحو إشراك القطاع الخاص في الاستثمارات المنفذة في هذا القطاع وبما يسهم في الإيفاء بمتطلبات المشاريع الصناعية والمشاريع الأخرى التي من شأنها الدفع بعجلة التنمية قدماً.

وتناولت المناقشات أيضاً قضية العنصر البشري على مستوى التأهيل والتدريب والحرص على توظيف الكفاءات المطلوبة بهدف إدارة هذا القطاع إدارة كفؤة.. وحثوا المؤسسة العامة للكهرباء تحسين آلية استيفاء مستحقاتها على الأفراد والجهات بقوة القانون.

وركزت المناقشات على موضوع إحلال الغاز الطبيعي المسال كمصدر للطاقة في محطات توليد الكهرباء على وتوجيه الاكتشافات الجديدة من هذا المورد لتحقيق هذا الغرض.

وتحدث أمام مجلس الشورى وزير الكهرباء والطاقة الدكتور مصطفى بهران، ووكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي الدكتور مطهر العباسي، ومدير عام المؤسسة العامة للكهرباء المهندس عبد المعطي الجنيد.

وفي سياق إيضاحاته المقدمة للمجلس أوضح وزير الكهرباء والطاقة التوجهات التي اعتمدتها الوزارة على ضوء إستراتيجية إصلاح هذا القطاع.. قائلاً سيتم التخلي التدريجي عن النفط وإحلال الغاز بدلاً منه في محطات توليد الطاقة الكهربائية، وبناء شبكة جهد عالي بطول 2000 كيلو من الخطوط التي تبدأ من صافر وتمر بصعدة والحديدة والمخاء وعدن وبلحاف بتكلفة 700 مليون دولار.

وأضاف إن محطة صافر(1) التي ستبدأ العمل هذا العام ستولد 341 ميجاوات وستدخل محطة صافر(2) العمل في العام 2010.

وكشف عن تواصل جهود الربط الإقليمي مع كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان..فيما تستمر الجهود للاستفادة من بدائل جديدة للطاقة من المصادر المتجددة والنظيفة.

وفيما يخص استراتيجية تطوير قطاع الكهرباء أوضح وزير الكهرباء والطاقة أن المؤسسات الثلاث المقترحة بموجب الاستراتيجية سيتم إنشاؤها العام القادم، فيما سيتم إنشاء شركة يمنية مصرية للصيانة للاستفادة من خبرات الأشقاء المصريين في هذا المجال.

وبشأن الفاقد أوضح الدكتور مصطفى بهران أن المؤسسة العامة للكهرباء نجحت في تقليص حجم الفاقد من 45 بالمائة إلى 25 بالمائة فقط وأن الجهود مستمرة لإصلاح الشبكة والعمل على تخفيض هذه النسبة إلى الحد الأدنى.

من جانبه أوضح وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي الدكتور مطهر العباسي أن الحكومة وضعت قطاع الكهرباء في مقام الأولوية على مستوى الخطط الخمسية.. مشيراً إلى أنه وضمن الخطة الخمسية الثالثة تم اعتماد 575 مليار ريال للمشاريع الاستثمارية الخاصة بقطاع الكهرباء وهو ما يمثل 15 بالمائة من ميزانية البرنامج الاستثماري للخطة.

وقال إن الحكومة نجحت حتى الآن في حشد 415 مليون دولار لهذا القطاع.. مشيراً إلى أن الخطة أعطت القطاع الخاص فرصة للمشاركة في تنمية هذا القطاع وتوقعت أن يسهم المستثمرون من القطاع الخاص في توليد ما مجموعه 2000 ميجاوات.

فيما استعرض مدير عام المؤسسة العامة للكهرباء المهندس عبد المعطي الجنيد الجهود التي تبذلها المؤسسة لصيانة الشبكة والمولدات، مؤكداً حرص المؤسسة على اعتماد حلول طويلة المدى.

وأشار في هذا الخصوص إلى فارق التكلفة التي تتكبدها المؤسسة حيث يصل قيمة الكيلو وات الواحد 17 ريال فيما تبيعه للمستهلك بـ12 ريالاً فقط.

هذا وقد قرر المجلس تشكيل لجنة لصياغة التوصيات الخاصة بالموضوع من كل من لجنة الإصلاح الإداري والتأمينات والموارد البشرية بالمجلس وممثلين عن وزارتي الكهرباء والطاقة والتخطيط والتعاون الدولي.

وكان المجلس قد استمع إلى قراءة لمحضر جلسته السابقة وأقره.

حضر الجلسة من الجانب الحكومي وزير شئون مجلسي النواب والشورى الدكتور عدنان الجفري، ، ونائب مدير عام المؤسسة المهندس شوقي الهبوب وعميد كلية الهندسة مستشار وزارة الكهرباء والطاقة الدكتور علي محمد الأشول، وعدد من مديري المناطق والمختصين بالمؤسسة العامة للكهرباء ووزارة الكهرباء والطاقة.

في مأرب يحكمون بأراضي عدن

فيصل الصوفي

أمس رافقت زميلي عبد الحكيم عبيد إلى مكتب الدكتور فضل الربيعي مدير مديرية دار سعد وجلست أستمع إليه وهو يتحدث عن مشاكل الأراض في المديرية .. وسمعنا كلاماً مرعباً.

محاكم في مأرب وإب ومحافظات أخرى تصدر أحكاماً في قضايا نزاع على ارض موقعها في عدن . تصوروا هذا .. يعني واحد يذهب إلى محكمة في ذمار مثلاً ليطرح قضيته التي مكانها عدن .. وآخر يأتي من إب وبيده حكم قضائي من محكمة هناك يقضي بأنه مالك الأرض.

آخر كان أيام زمان يدعي أن هذه الخمسة الأفدنة هي ملك يمينه وشيئاً فشيئاً تزيد المساحة فيظهر بعد سنتين بوثيقة تقول إن الأفدنة التي كانت خمسة صارت عشرة أفدنة وهكذا كلما تمكن من السطو على مساحة أكبر أخفى الوثيقة البالية واظهر الجديدة وهناك قضاة وموثقون جاهزون لسبك الأحكام والسندات حسب الطلب، والحكومة هي الوحيدة التي لم تجهز نفسها بعد لوضع حد لهذا النهب والعبث .

الشئ الذي كنا نشكو منه في العاصمة حيث أهمل التخطيط الحضري ولم تترك مساحات لبناء مدارس اومشاف أو حدائق، أصبح موجوداً في عدن حتى ان مدير مديرية دا سعد يقول إنه إذا استمرت هذه الفوضى في التعامل مع فضية الأرض سيأتي يوم قريب نكتشف فيه أن هذه المساحة الكبيرة من دار سعد إلى لحج ليس فيها مكان لبناء حمام عام أو مدرسة لأولادنا ولا نقول أحفادنا أطال الله في أعمارنا.

أقول هذا، أو أنقل هذا للحكومة والسلطة المحلية ، وليس من شأني أن أقول لها ماذا عليها أن تفعل .. فهي أدرى .. وما فيش أحد أعرف من الحكومة.

دعت الراغبين في إلى تقديم طلباتهم بدءاً من السبت

وزارة الإدارة المحلية تعلن عن شروط خوض انتخاب المحافظين

صنعاء/ذويزن مخشف :

قال وزير الإدارة المحلية عبدالقادر هلال أن الحكومة ستعتمد إستراتيجية تأهيل وحدات الحكم المحلي وتنقل إليها صلاحيات تنفيذ مشاريع تنموية بحوالي(42) مليار ريال في أول اجتماع سيضم المحافظين المنتخبين مع رئيس الدولة..مؤكدا أن عملية انتخاب أمين العاصمة ومحافظي المحافظات في اليمن خطوة ستعزز من الدور الاقتصادي وتوفير المناخ الاستثماري في السلطات المحلية في المحافظات.

وأوضح هلال في مؤتمر صحفي عقده في مبنى وزارته بالعاصمة صنعاء أمس الاثنين قائلا"إن المحافظ يعتبر رئيس حكومة مصغرة...وعليه التزامات اقتصادية واجتماعية وسياسية ويجب أن يكون ملما بمحافظته جغرافيا واقتصاديا واجتماعيا"... مضيفا أنه من الخطأ النظرة إلى منصب المحافظ من زاوية سياسية فقط لأنه مرتبط بحاجات الناس الصحية والتعليمية والأمنية والاجتماعية فهو موضوع اقتصادي تنموي اجتماعي يحقق عبر العملية السياسية.

في غضون ذلك علق وزير الإدارة المحلية على تصريحات لأمين عام التجمع اليمني للإصلاح"الإخوان المسلمين في اليمن" عبد الوهاب الآنسي زعم فيها أن تعديلات قانون السلطة المحلية كانت مخالفة للدستور بالقول"إن المادة الرابعة من الدستور تنص على "الشعب مالك السلطة ومصدرها ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة".

وكشف هلال عن تقدم أحد قيادات اللقاء المشترك في محافظة الضالع لترشيح نفسه لمنصب المحافظ في الانتخابات المقرر إجراؤها في 17 مايو القادم فيما أرجع سبب مقاطعة اللقاء المشترك لانتخاب المحافظين خصوصا في محافظة الضالع إلى خلافات بين أحزاب المشترك حول من سيترشح لانتخاب منصب المحافظ.

وحول ما يتعلق بعملية المقاطعة في محافظة الضالع قال وزير الإدارة المحلية"هذا مأزق للإنسان الذي سيحرم نفسه لأن المقاطعة لا تجدي وخصوصا أن مجموع ما تمتلكه أحزاب المشترك من الهيئات الناخبة لا يتجاوز10 ٪...لكن المقاطعة أيضا شكل من أشكال الممارسة الديمقراطية".

وقال هلال للصحفيين"أن قياديا في الضالع من أحزاب اللقاء المشترك أبلغه عن عزمه ترشيح نفسه لمنصب المحافظ...لذلك فإن الجماهير هي التي أتاحت لهم الثقة ولا نريد أن نقول أنهم ليسو على مستوى تلك الثقة التي منحت لهم من الجماهير وربما أن الخلاف بين أحزاب المشترك من أي حزب يكون المرشح لمنصب المحافظ هو وراء إعلان مقاطعتهم".

وقال إن أعضاء اللقاء المشترك في البرلمان عندما حضروا وناقشوا وأسهموا في تغيير كثير من مواد القانون الذي قدمته الحكومة موضحا بأن القرار الذي سيتم اتخاذه في حال قاطع المشترك الانتخابات في محافظة الضالع سيكون الفيصل في هذا الموضوع هو القانون وسيتم تطبيقه.

ودعا وزير الإدارة المحلية كافة القوى ومنها قيادات المشترك للتعامل مع الانتخابات بروح وطنية فعالة في إرساء العملية الديمقراطية وخصوصا إن المشاركة في هذه الخطوة سيكون لها شرف المساهمة في تأسيس أول تجربة لتوسيع الحكم المحلي واسع الصلاحيات على مستوى الوطن العربي.

وعندما سئل عما إذا كان قرار انتخاب أمين العاصمة ومحافظي المحافظات خطوة مستعجلة قال هلال بل على العكس إنه التزام دستوري وتأكيد على تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ولم يكن تحت أي ضغط مع أنه مطلوب من أي حاكم أن يستجيب لمطالب الشارع.

وتوقع وزير الإدارة المحلية أن تسفر الانتخابات في تغيير(70 ـ 80 ٪) من المحافظين وأعلن في سياق آخر اعتزام منظمة محلية أو دولية تريد المشاركة في الرقابة على الانتخابات.

وكان وكيل وزارة الإدارة المحلية سالم العكبري قد قال في بداية المؤتمر إن عدد الهيئة الناخبة التي ستنتخب المحافظين تبلغ(7482) عضوا على مستوى محافظات الجمهورية.

ابتداء من يوم السبت القادم إلى اللجان الإشرافية المكلفة في مختلف محافظات الجمهورية.

و أوضحت الوزارة في بيان تلقت"14أكتوبر" نسخه منه أن الشروط تنص على الا يقل عمرالشرح عن (40) سنة ويحمل مؤهلا جامعيا على الأقل (البكالوريوس أو الليسانس أو أي شهادة تعادل بهذا المستوى من قبل الجهة المختصة).

واشترط القانون إن يكون لديه خبرة عملية لاحقة للمؤهل الجامعي لا تقل عن عشر سنوات أمضاها في العمل الحكومي أو السلك الدبلوماسي أو المؤسسات العسكرية أو الأمنية أو المجالس النيابية أو المحلية أو القطاع الخاص المنظم أو المنظمات الدولية.

بالإضافة إلى أن يكون مستقيم الخلق والسلوك مؤدياً للشعائر الإسلامية وألا يكون قد صدر ضده حكم قضائي بات في جريمة مخلة بالأمانة أو الشرف مالم يكن قد رد إليه اعتباره .

كما أكد القانون أن لا يكون قد فصل من الوظيفة العامة بقرار تأديبي وأن يكون مقيماً في المحافظة عادة أو بها مقر عمله الرئيسي أو مقر عائلته ولو لم يكن مقيماً فيه.

فضلا عن حصوله على تزكية 10 في المئة من إجمالي أعضاء المجلس المحلي للمحافظة ومجالس مديرياتها وبحيث تغطي هذه النسبة أغلبية المجالس المذكورة (النصف + 1) .

و اشترطت وزارة الإدارة المحلية أن تكون التزكية على النموذج الرسمي الذي أعدته وتوزعه اللجان الإشرافية لطالبي الترشيح ابتداءً من السبت القادم.

وجاءت حيثيات هذه الشروط استناداً إلى أحكام الفقرتين (ج) و (د) من المادة (38) من القانون رقم (18) لسنة 2008 بتعديل بعض مواد القانون رقم (4) لسنة 2000 بشأن السلطة المحلية وتعديلاته والمواد (10 ، 11 ، 12) من لائحة تنظيم إجراءات انتخاب أمين العاصمة ومحافظي المحافظات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم (86) لسنة 2008.

مشيرا إلى أن هناك 46 حالة وفاة في المجالس المحلية و132 عضوا لم تكتمل عملية انتخاباتهم من قبل اللجنة العليا للانتخابات.

ومن المقرر أن تعلن نتائج انتخابات المحافظين خلال الفترة من 22 إلى 24 مايو.

الى ذلك دعت وزارة الإدارة المحلية أمس الراغبين في ترشيح أنفسهم لخوض المنافسة على منصب أمين العاصمة والمحافظين في الانتخابات المقرر إجراؤها يوم 17 مايو القادم الى تقديم طلباتهم الوزارة إنشاء مركز للتدريب وبحوث السلطة المحلية خلال النصف الثاني من هذا العام.

وعن حظوظ المرأة في العملية الانتخابية أكد وزير الإدارة المحلية إنه لا يوجد مانع لأن تتقدم أي امرأة لترشيح نفسها بموجب الدستور والقانون اللذين يكفلان لها الحق في ذلك وقال المرأة أعلنت المنافسة و الترشح لمنصب المحافظ في محافظة لحج وهي أمل القمري عضوة المجلس حسبما أفادت وكيل الوزارة لشؤون المرأة.

وأشار هلال إلى أن الانتخابات ستتم تحت رقابة دولية وإشراف قضائي وجدد ترحيبه بأي

وزير الإدارة المحلية في المؤتمر الصحفي :

نتوقع أن تسفر الانتخابات عن تغيير " 70 _ 80 ٪" من المحافظين

لا صحة لتصريحات أمين عام " الإصلاح "بشأن قانون السلطة المحلية

الانتخابات ستجري تحت رقابة دولية وإشراف قضائي